المنتقيات والاتفاقيات الاقتصادية.. أين نتائجها؟

ديباب لـ«الوطن»: ٦٠ فرصة استثمارية في ٨ محافظات تلبي احتياجات إعادة الإعمار

أعددنا برامج تنفيذية وإطاراً زمنياً للاتفاقيات ومستعدون لشراكات عربية جديدة

جلنار العلي

استبشر الكثير من السوريين والمتابعين للشأن الاقتصادي خيراً بالمنتقيات الاقتصادية المشتركة مع الدول العربية التي أقيمت مؤخراً خلال العام الحالي، مع دول مختلفة منها العراق وإيران وسلطنة عمان، وخاصة أن مخرجات هذه المنتقيات كانت تتحدث عن الكثير من الاتفاقيات التي جرى توقيعها للاستثمار بمجالات متعددة أهمها الطاقة، ولكن الأهم من ذلك هو مدى سرعة الإنجاز في تطبيق هذه الاتفاقيات، واستعداد الجانب السوري لها، وخاصة بالجزء المتعلق بالاستثمار على الأراضي السورية.

مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين ديباب، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جميع الاتفاقيات الموقعة نتجت عن اجتماعات لجان مشتركة، وأُعدّ لها برنامج تنفيذي واضح وضمن إطار زمني محدد، وتنوعت المجالات ذات الاهتمام المشترك، فمع العراق مثلاً نص الحوار على التعاون في مجالات تختص بقطاعات الصحة والتجارة والتعليم والاقتصاد والاستثمار والمعارض الداخلية والخارجية والصناعة والزراعة والموارد المائية والسياحة، وتوقيع مذكرات تفاهم في قطاعات مختلفة، وجرى تتبع تنفيذ اتفاقيات سابقة في مجال الصناعة وغيرها، ومناقشة قضايا التعاون المشترك في العديد من المجالات.

وتابع: «فيما كانت آفاق التعاون مع إيران شاملة وإستراتيجية شملت العديد من المجالات أهمها الزراعة والنقل والطيران المدني وغيرها، حيث شكل الملتقى الثنائي الذي عقد في نيسان الماضي فرصة مهمة للتعرف من قبل ممثلي قطاع الأعمال على معوقات تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والاطلاع على البيئة القانونية التي تساعد على تعزيز التعاون بين البلدين، خاصة مع الرغبة المشتركة لدى الطرفين للارتقاء بالعلاقات في القطاعين الحكومي والخاص، وتم الاتفاق على تطوير التعاون في مجالات الطاقة والكهرباء والنفط والسياحة والثقافة والتأمين والمصارف والجمارك»، فيما نتج عن اجتماع اللجنة المشتركة السورية العمانية الذي عقد في العاصمة مسقط توقيع ٣ مذكرات تفاهم ووضع برنامج تنفيذي لها في مجالات الإعلام والمشاريع بما يشجع الاستثمار على صعيد المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة البحرية.

وفي سياق متصل، أشار ديباب إلى التشجيع والتركيز على الاستثمارات في قطاع الزراعة وتربية الحيوان، وقطاع الصناعات الغذائية القائمة على الإنتاج الزراعي، وقطاع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة والبديلة، لافتاً إلى استعداد الجانب السوري لمناقشة أي مشاريع جديدة يتقدم بها المستثمرون، وكل ما من شأنه إنشاء شراكات عربية وتعزيز أشكال التعاون بين سورية والبلاد العربية، بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي ويسمح بتدفق رؤوس الأموال الاستثمارية بسهولة.

وبيّن ديباب أنه جرى طرح العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات ووصل عددها إلى ٦٠ فرصة موزعة على ٨ محافظات، تشمل فرصاً استثمارية في قطاعات الصناعة (التحويلية والاستخراجية)، وقطاع توليد الكهرباء والزراعة وتربية الحيوان وقطاع السياحة، تكمن أهميتها في كونها تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تغطية الاحتياجات المحلية من المواد اللازمة في مرحلة إعادة الإعمار وتأمين المدخلات للعديد من القطاعات الأخرى ذات الأولوية والأهمية، وقطاع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة، لافتاً إلى أن هذه الفرص تتميز بتوافر المادة الأولية اللازمة بكثرة وبكميات كبيرة وبمواصفات عالية، وكذلك البنية التحتية اللازمة لإقامة المشروع، بما يسهم في خفض تكلفة الاستثمار بشكل كبير وتمكين الصناعات من مواجهة ارتفاع كلف المواد الأولية والمدخلات الأخرى للصناعة، وهو ما يدعم تنافسية المنتج المحلي من ناحية انخفاض تكلفته وجودة مكوناته.

وحول أهم الفرص المطروحة من الجانب السوري، أشار ديباب إلى أنها متعددة فمنها استثمار صخور السجيل الزيتي في محافظة حلب لإنتاج الطاقة الكهربائية والزيت والغاز، المنتجات البتروكيميائية والإسفلت ومواد الإسمنت وغيرها، وفرصة أخرى لصناعة مادة السيليكا المهمة من الرمال الكوارتزية في محافظة حمص، وإنتاج الملح الطبي (كلوريد الصوديوم) في دير الزور لاستخدامات طبية محلية كالحقن الوريدي والتعقيم وقطرات العين، وغير ذلك، إضافة إلى فرصة لإنتاج حراريات المغنيزيا في اللاذقية لتبطين أفران معامل الحديد والصلب ومعامل الإسمنت والسيراميك، كما تم أيضاً طرح فرصتين استثماريتين في المدينة الصناعية بالشيخ نجار في حلب لتصنيع الأجهزة والأدوات الطبية لزوم العيادات والمشافي، وتصنيع الأحبار اللازمة للطباعة، وتربية الماعز الشامي والأبقار والعجول وزراعة النباتات الطبية في محافظة القنيطرة، وإقامة منشأة دواجن متكاملة وتصنيع وتجميع ألواح الطاقة الشمسية في محافظة حماة.

منظومة دفع إلكتروني جديدة في «التجاري السوري»

مدير الدفع الالكتروني: عدد غير محدود من الزبائن وبالإمكان ربطها ببطاقات «الفيزا» والماستر كارد العالمية عند رفع الحظر عن المصارف السورية

طلال ماضي

قال مدير الدفع الالكتروني في المصرف التجاري السوري المهندس وسيم العلي لـ«الوطن»: إن المصرف وضع منظومة الدفع الإلكتروني الجديدة في العمل، وقام بتغيير منظومة الدفع كاملة وتم شراء منظومة جديدة تحمل ميزات المنظومة القديمة نفسها مع ميزات جديدة، من إيجابياتها التخفيف من الأعطال واستيعاب عدد غير محدود من الزبائن بعكس القديمة التي كانت بسقف ٦٠٠ ألف زبون وإضافة خدمات جديدة مثل «ديجيتال بانكينغ، BANKING»، وفتح الحسابات عن بعد، وتفعيل الخدمات التي أطلقها مصرف سورية المركزي، وستضاف هذه الخدمات بشكل تدريجي بعد تحقيق استقرار المنظومة والتأكد من آلية عملها بشكل سليم.

وأشار العلي إلى أن خدمة تسديد القروض عن بعد لم يشملها التحديث لكونها لم يتم تغيير في أساسيات العمل، بل تم تعديل المنظومة فقط، فلكل منظومة عمر افتراضي وعمر المنظومة السابقة نحو ٢٠ سنة، وبسبب قانون قيصر لم تكن هناك إمكانية لتحديثها، لذلك تم استبدال المنظومة بمنظومة جديدة بتجهيزات أفضل.

وبين العلي أن المنظومة الجديدة تتيح أن يكون عدد الزبائن مفتوحاً ويمكن زيادة عدد الصرافات عند الحاجة وتقديم خدمات أكثر ووضع نقاط بيع عند التجار وتفعيل الاتفاقيات الموجودة مع شركات الدفع الإلكتروني وتحقيق إمكانية الربط مع أكثر من مصرف وأكثر من «سويتش» ومنظومة دفع، هذه هي التحسينات التي تم وضعها.

واعتبر العلي أن المنظومة حديثة وتعمل وفق النظام العالمي وفي حال تم رفع الحظر الاقتصادي والعقوبات الغربية عن المصرف التجاري السوري يمكن من خلال المنظومة الحديثة الربط ببطاقات الفيزا والماستر كارد العالمية من دون مشكلة ولا يوجد لدينا أي مشكلة مع الربط مع أي منظومة دفع عالمية تعمل وفق النظام العالمي للمصارف.

وأضاف: إن هناك تفاؤلاً بالمنظومة الجديدة وبالخدمات الجديدة بالنسبة للمواطنين، آملين أن ينتهي إزدحام المواطنين أمام الصرافات وبانتهاء المشكلات بالبطاقات وعدد «السحبات» المتكرر لكن المنظومة بحاجة إلى بعض الوقت حتى تستقر.

وبين العلي أن للمنظومة آليتي سحب، إذ توجد نقاط بيع موجودة بالفروع تعطي مليون ليرة بالسحبة الواحدة، أما عن طريق الصرافات، فـ ٢٠٠ ألف ليرة بالسحبة الواحدة بسقف ٥٠٠ ألف ليرة في اليوم الواحد وأقل سحبة ٥٠٠٠ ليرة.

وحول توقف عمل الصرافات وخروجها عن الخدمة بين العلي أن الصرافات لم تعد تتوقف بسبب انقطاع الشبكة الخاصة بالمصرف، وتتم تغذية الصرافات بالأوراق النقدية بمبالغ أكبر، لكن في المقابل لا يزال العمل جارياً لإنجاز شبكة «دي جي» ولا يمكن معالجة انقطاع التيار الكهربائي إلا للصرافات الموجودة ضمن الفروع أو ضمن مؤسسات لا ينقطع التيار فيها وفي حال توفرت الظروف الملائمة لعمل النظام الجديد سيكون عمله جيداً جداً.

وحول خدمات الدفع الالكتروني الذي يتيحها النظام الجديد بين العلي أن ثقافة الدفع الإلكتروني مازالت خجولة والشريحة التي تستخدم الدفع الإلكتروني لا تتجاوز ٢٥ ألف شخص ونعمل على ربط المنظومة مع تطبيق المصرف، وهناك إمكانية لدى المنظومة لتلبية سرعة المستخدمين لها وإمكانية إضافة «مفوترين» غير محدود، وخدمات غير محدودة تعمل بنظام عالمي وسيتم طرحها عبر تطبيق الموبايل، إضافة إلى خدمات الدفع الإلكتروني عبر شركة مدفوعات ونقاط البيع للتجار، والدفع بالنسبة للجامعات الخاصة ودفع فواتير الاتصالات وتعبئة الرصيد للموبايل.

الأسواق وحماية المستهلك

حماية المستهلك لـ«الوطن»: معدل الاحتكار تجاوز ٦٠ بالمئة

غرفة تجارة دمشق: امتناع واضح عن الاستيراد بسبب تخصيص حصة للسورية للتجارة التي لا تسدد ثمن المواد مباشرة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن» أن ٦٠ بالمئة من المواد والسلع المستوردة وخاصة المواد والسلع الغذائية باتت محتكرة وهو ما يسهم في زيادة تضخم الأسعار في السوق المحلية واعتبر أن عدم التقارب بين النشرات التي تصدرها التجارة الداخلية والتكاليف يسهم في الامتناع عن البيع من أصحاب المحال خشية من المخالفة وهو ما يزيد من حالة الاحتكار وقلة العرض والفوضى في السوق وهو واضح في تباين الأسعار من محل لآخر أو سوق لـ آخر.

وعن النقاش والتحاور مع الوزارة لحل الموضوع بين أنه تم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع لبحث هذا الموضوع لكن المستوردين فوجئوا بتعميم جديد يفيد بتسليم هذه الكميات (١٥ بالمئة) من المستوردات في الميناء بخلاف ما كان سابقاً وهو تسليمها في مستودعات التجار وهو ما يؤكد عدم التخلي عن هذه الآلية.

في المواد الأساسية في السوق سببها أن ٩٠ بالمئة من المستوردين توقفوا عن الاستيراد مكتفين بتخليص البضائع والمواد والإرساليات التي تم حجزها وتمويلها في حين لن يكون هناك تعاقدات أو توريدات جديدة للبضائع التي اشترطت التجارة الداخلية اقتطاع ١٥ بالمئة منها لمصلحة السورية للتجارة وخاصة أن الأخيرة لا تسدد قيم هذه المواد مباشرة، وهنا يدخل المستورد في خسارة محكمة لجهة حالة التضخم وفقدان ديونه على السورية للتجارة نسبة من قيمتها الحقيقية جراء معدلات التضخم المتصاعدة خاصة خلال الأيام الأخيرة.

من يلجم ارتفاع الأسعار الجنوني؟

اللحام لـ«الوطن»: عدم توافر السلع أدى إلى ارتفاع الأسعار ولا بد من تسهيل عمليات الاستيراد والتخليص الجمركي وزيادة الإنتاج

حماية المستهلك: مخالفات كثيرة في سوق اللحوم بالزبلطاني

رامز محفوظ

بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه من المعروف أن العرض والطلب هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى انخفاض وارتفاع الأسعار، كاشفاً عن عدم توفر السلع في الأسواق بالشكل الكافي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، وموضحاً أن السلع المستوردة باتت قليلة حالياً لأن الكثير من المستوردين يعكفون عن الاستيراد بسبب استمرار وجود مشاكل مختلفة تتعلق بالدفع وطريقة الدفع والسعر والمواصفات، كما أن الأسعار ترتفع بشكل يومي لأن نسبة كبيرة من التجار رفعوا أسعار سلعهم بناء على سعر صرف السوق السوداء المتغير بشكل يومي خلال الفترة الحالية.

وأكد اللحام أن الحل الأمثل لضبط الأسعار يكون من خلال تسهيل عمليات الاستيراد والتخليص الجمركي وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وإعطاء إعفاءات صناعية وتجارية للتجار والصناعيين، وفي حال تم ذلك من المؤكد سننتهي من المشكلة القائمة حالياً في الأسواق.

وأوضح أن اتحاد غرف التجارة عقد عدة اجتماعات خلال الفترة الماضية كلها كانت تدور حول ضرورة توفر السلع في السوق وضرورة تخفيض أسعار الكهرباء التي باتت مرتفعة جداً ناهيك عن عدم توفرها بالشكل الكافي، موضحاً أن الموظف غير قادر حالياً على تأمين متطلباته الغذائية نتيجة استمرار تدني أجره، مشدداً على ضرورة إيجاد حل إسعافي من خلال زيادة الأجور والرواتب للموظفين كي لا تتسع الفجوة أكثر بين راتب الموظف والأسعار، وأشار إلى أن السلع التي لاتؤمن من خلال الاستيراد تؤمن عن طريق التهريب وبأسعار مضاعفة لذا لابد من إيجاد حل سريع لارتفاع الأسعار والعمل بأقصى سرعة على توفير المواد بشكل أكبر.

وقال اللحام: إن الرقابة الصحية على المواد الغذائية في السوق تعتبر ضعيفة لذا نرى أن هناك مواد فاسدة انتشرت بكثرة مؤخراً في السوق ولابد من تشديد الرقابة على هذه المواد بشكل أكبر.

وأضاف: إن منصة تمويل الاستيراد المتمثلة بالقرار ١٠٧٠ كانت سابقاً عقبة تؤخر عمليات الاستيراد لكن رغم إلغائها تم استبدالها بمنصة أخرى هي القرار ٩٧٠ الذي يتضمن العديد من البنود التي مازالت تعيق عمليات الاستيراد، مشيراً إلى أن العمليات التجارية بالمجمل في كل دول العالم بما فيها الاستيراد تتم عن طريق الهاتف اليوم.

وشدد اللحام في ختام حديثه على ضرورة تضافر الجهود بين جميع المعنيين لإيجاد حل لارتفاع الأسعار الجنوني، كاشفاً أن غرف التجارة تجتمع يومياً من أجل إيجاد حل كما أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة حالياً لإيجاد حل سريع لارتفاع الأسعار.

من جهته طالب نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي بضرورة تكثيف الجهود وتشديد الرقابة التموينية على المواد الغذائية وعلى سلامة الغذاء على وجه الخصوص وعدم تركيز الاهتمام والرقابة على الكماليات وذلك بالتوازي مع انتشار مواد غذائية فاسدة بكثرة في السوق وخصوصاً الألبان والأجبان التي باتت بمجملها تقريباً غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الأزعط أن أسعار المواد المنتجة محلياً ارتفعت في السوق بنسبة تزيد عن ٢٠ بالمئة في حين أن المواد المستوردة ارتفعت أسعارها بنسبة تجاوزت ٦٠ بالمئة، والمتضرر الأكبر حالياً من ارتفاع الأسعار هو المواطن.

ولفت إلى أن أعضاء من جمعية حماية المستهلك قاموا بجولة مؤخراً على سوق اللحوم في الزبلطاني ووجدوا مخالفات كثيرة منتشرة في السوق وبين محلات بيع اللحوم وضمنها إضافة إلى وجود مخالفات في المسلخ بعمليات ذبح الخراف، متسائلاً أين الرقابة الصحية على هذه المحلات التجارية؟

وأشار إلى أن جولات دوريات التموين على الأسواق أصبحت من دون نتيجة والدليل عدم ثقة المواطن بتنفيذ أي شكوى رغم التشجيع الدائم من وزارة التجارة الداخلية وجمعية حماية المستهلك على ثقافة الشكوى.

أسعار «مُرّة» للسكر ١٥ ألفاً في دمشق و١٨ في بعض الضواحي

«حماية المستهلك» لـ«الوطن»: هناك اتفاق ضمني بين التجار بعدم خفض الأسعار وتوقف السورية للتجارة عن توزيع السكر المقنن أحدث خللاً في الأسواق

الوطن

سجل سعر كيلو السكر ارتفاعاً كبيراً في الأسواق ليتراوح بين ١٣-١٥ ألف ليرة في الأسواق الشعبية، ووصل إلى ١٨ ألفاً في أسواق بعض الضواحي، إضافة إلى وجود اختلاف بالأسعار بين محال المنطقة الواحدة، وذلك وسط تأخر السورية للتجارة عن فتح دورة جديدة لتوزيع المواد المقننة من دون أي تبرير أو توضيح للمواطنين من المؤسسة المعنية.

وعلى اعتبار أن السكر من المواد المستورة فإن تسعيره يخضع إلى بيانات تكلفة تقدّم من المستوردين إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتصدق عليها، وتختلف الأسعار التي تجري الموافقة عليها من مستورد إلى آخر حسب تكاليف كل منهم.

أمين سر جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد الرزاق حيزه بين في تصريح لـ«الوطن»، أن مادة السكر تُسعّر من لجنة الأسعار المركزية في الوزارة (وهو أحد أعضائها)، وتضم ممثلين من كل الوزارات المعنية، لافتاً إلى أن متوسط التسعيرة الأخيرة التي وافقت عليها اللجنة هو ٧٢٠٠ ليرة، وذلك منذ نحو الـ٢٠ يوماً، وإلى الآن لم تصدر تسعيرة جديدة لعدم تقديم المستوردين بيانات تكاليفهم، مشيراً إلى أن التعميم الذي أصدرته وزارة التجارة الداخلية والذي يسمح للتاجر بأن يسعر وفقاً لبيان التكلفة الذي يقدمه غير مرض ولا توجد فيه ضوابط، فمن الممكن تقديم تكاليف مبالغ بها أو الإيقاض منها للتهرب من الضرائب، إضافة إلى أن إصدار هذا التعميم جاء لغاية توفير المواد والسلع في الأسواق وإيجاد نوع من المنافسة بين التجار لتخفيض الأسعار، لكن هذا الأمر لم يحدث، لذا يمكن اعتبار التعميم بأنه نقمة على المستهلك، داعياً إلى إلغائه والتسعير وفقاً للمراقبة اليومية للأسعار العالمية مع النظر إلى بيانات التكلفة وأجور النقل وما إلى ذلك.

في السياق، أكد حيزه عدم التزام التجار بالتسعيرة المحددة من الوزارة رغم أنها مقدمة من قبلهم، إذ يوجد هناك اتفاق ضمني بينهم بعدم خفض الأسعار، حيث كان يباع كيلو السكر قبل ارتفاع سعر صرف الدولار بـ١٠ آلاف ليرة، واليوم أصبح يصل إلى ١٥ ألف ليرة، لافتاً إلى أن الكثير من الموردين احتكروا المادة نتيجة تخبط سعر الصرف، ما أحدث ندرة بالأسواق وبالتالي ارتفاع سعر المادة.

واعتبر حيزه أن أحد أسباب الشطط في سعر السكر أن مؤسسة السورية للتجارة لم توزع المادة بالسعر المدعوم منذ بداية العام تقريباً، ما منع حدوث توازن في الأسواق، متابعاً: «كان على المؤسسة تأمين المادة قبل فترة من انتهاء دورة توزيع المواد المقننة إما من مخازينها أو بطرق أخرى».